

النظام التعليمي في سورية واقعاً وتحدياتٍ رئيسة وارتقاءً

د. محمود السيد(*)

نحاول في هذا البحث الموجز أن نسلط الأضواء على مكانة النظام التعليمي في عملية التنمية الشاملة، ثم نقف على واقع النظام التعليمي في الجمهورية العربية السورية من حيث إيجابياته وسلبياته، وتبيان التحديات الرئيسة التي يواجهها، وتقديم عدد من المقترحات لتجاوز تلك التحديات.

أولاً- تمهيد

يهدف التعليم إلى هندسة الإنسان وبنائه بناء متوازناً ومتكاملاً ومتطوراً من جميع الوجوه ، جسماً وعقلياً وعاطفياً واجتماعياً وقومياً وإنسانياً ، حتى يغدو إيجابياً وفعالاً في مسيرة مجتمعه وفي مسيرة الحياة الإنسانية.

وثمة علاقة قوية بين تقدم أي مجتمع وارتقائه في عالمنا المعاصر ونظامه التعليمي، إذ ما كان لبعض المجتمعات أن تبرز تقدمها لولا ما أولته من عناية لنظام التعليم فيها ورعاية لعقول أبنائها، فأحسنت الاستثمار في مناجم هذه العقول، ووظفت هذا الاستثمار في حل مشكلات حياتها، وتحقيق التنمية الشاملة لنهوضها وارتقائها.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

ولقد تبوأ التعليم مقعد القيادة في قاطرة التنمية، وغدا أداة لصناعة التقدم والنهضة، لأن التقدم في عالمنا المعاصر بات تقدماً معرفياً، ولأن النهضة غدت نهضة تقانية «تكنولوجية» في المقام الأول، وتحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد يقوم على الاستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة، إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة بعد أن أصبح الكنز المكنون في عقل الإنسان، مفرجاً ثورة التقانة والمعلوماتية والاتصالات، أهمّ مكون في معادلة التنمية، وأصبحت المعرفة قوة، وصارت الأمة القوية هي الأمة العارفة.

ولما كانت المعرفة هي الورقة الرابحة في التنافس الدولي، كان لابد من التطوير الجذري للتعليم ليغدو تعليماً منتجاً للمعرفة والتقانة ومواكباً لروح العصر، ذلك لأن مصير أي أمة إنما هو مرهون بمصير التعليم فيها.

ولما كان التعليم قطاعاً حيويّاً من قطاعات التنمية، لا بل هو الجهاز العصبي لعملية التنمية، زاد حرص الدول كافة في عالمنا على توفير الفرص التعليمية لأبنائها وعلى توفير مستلزمات هذا النظام، من موارد مالية وبشرية بغية إيجاد نظام تعليمي متميز، تحرص الدول المتقدمة على استمراريته وتطويره حتى تبقى محافظة على تفوقها وتقدمها، وترنو إليه أنظار الدول النامية انطلاقاً من إدراكها أن التعليم هو نقطة العبور من التخلف إلى التقدم، ومن الفاقة إلى الرفاهية، ومن المرض إلى الصحة، وهو سلاحها لمواجهة كل تيارات الغزو الثقافي، وكل محاولات طمس الهوية والذاتية الثقافية، وهو صمام الأمان في أمنها الوطني والقومي.

ويشير تقرير التنمية البشرية في العالم الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن الفجوة العالمية بين من يملكون المعرفة ومن لا يملكونها آخذة في الاتساع، محذراً من استمرارية هذه الفجوة، إذ إن استمراريتها تقود إلى مزيد من

تباعد الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية^(١).

ولما كان الإنسان أداة التنمية وغايتها في الوقت نفسه ، اتجهت الأنظار إلى تنمية الموارد البشرية على أن التعليم هو مفتاح نهضة الأمة وسلاحها للدفاع عن أمنها القومي، ووسيلتها للمحافظة على تراثها الحضاري وصناعة التقدم فيها، ذلك لأن التعليم ذو علاقة وثيقة بالثقافة والتنمية والبناء القيمي للمجتمع والمواطنة والديمقراطية، وبالقوة السياسية والاقتصادية والأمن القومي وبمستقبل الأمة وحركة المجتمع كله.

بيد أن طبيعة العصر الذي نحيا تحت ظلالة تعد من العوامل الضاغطة على حركة التعليم، وتتمثل هذه الطبيعة في أنه عصر العلم والتقانة «التكنولوجيا» وهو عصر التفجر المعرفي وسرعة التغير العلمي والتقاني، وهذا ما يجتم على المنظومة التربوية أن تكون مرنة ومستقبلية وابتكارية، وأن يكون التعليم مستمراً مدى الحياة، وابتكارياً ومنتجاً يعدُّ الفرد حياة المواطنة والديمقراطية وينمي الإبداع.

وإذا كان للعولمة جانبان أحدهما مضيء يتمثل في انفتاح العالم بعضه على بعض حتى غدا قرية كونية، وانفتاح الثقافات يفيد بعضها من بعضها الآخر، فإن للعولمة جانباً مظلماً يتمثل في هيمنة الأقوياء على الضعفاء هيمنة اقتصادية وسياسية وثقافية، وهذا الأمر يجتم على النظام التعليمي أن تكون الخبرات التعليمية فيه مشتملة على القيم الكونية، ومعززة القيم الإنسانية، بغية فهم الذات والآخر والتحاور مع ثقافة الغير، في أجواء يسود فيها احترام كرامة الإنسان، ويقدر فيها التنوع الثقافي والتعدد اللغوي إغناء لمسيرة الحضارة الإنسانية.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية في العالم لعام ٢٠٠٣.

ثانياً- الواقع الراهن

من يلقى نظرة على واقع نظام التعليم العربي يجد أنه على الرغم من غلبة الكم فيه على النوع عاجز عن أن يستوعب جميع الأطفال ممن هم في سن المدرسة، إذ ما تزال نسبة التسجيل الإجمالي الخام في هذه المرحلة أقل من ٩٥٪ في عدد من الدول العربية، وما يزال ثمانية ملايين طفل عربي غير مسجلين في المدرسة. ويرجع السبب إلى تزايد السكان من جهة وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم من جهة أخرى مما يجعل معظم القيادات التربوية في الدول العربية تفقد القدرة على توجيه الشأن التربوي أمام الواقع الذي يفرض نفسه، فتغدو أمام الأفواج المتدافعة من الأطفال في موقف المنفعل الراضخ لا في موقف الفاعل الموجه^(٢). وتسهم الأمية في الوطن العربي في الفقد التربوي، إن من حيث عدم إلحاق نسبة من الأطفال بالمدرسة، وإن من حيث التسرب من المدرسة وعدم إدراك النتائج السلبية لهذا التسرب على التنمية.

ومن الملاحظ أن مخرجات نظام التعليم العربي ليست على المستوى المطلوب والنوعية المرغوب فيها، وأن ثمة بوناً بين الأهداف المرسومة والنتائج المتوصل إليها، وعلى الرغم من الإنفاق الكبير على التعليم فإن المجتمع لم يلمس آثاره التي كان يتوقعها في الإنتاج والتنمية الشاملة.

ولعل خير شاهد على عجز كثير من النظم التعليمية العربية ما نشهده في معظم الدول العربية من بطالة لدى المتخرجين تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، ومن هجرة للمثقفين بلغت مستويات خطيرة ومريرة، وهذا الأمر يدل على أن النظام التعليمي العربي لم يفعل إلا القليل لمكافحة ظاهرتي البطالة والهجرة لدى المتخرجين. وبدلاً

() الدكتور عبد الله عبد الدايم- بحث مقارنة الاتجاهات السائدة في الواقع التربوي في البلاد

العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- تونس ١٩٩٣ ص ١٠.

من أن يعيد النظر في مناهجه وأقسامه واختصاصاته لتلائم حاجات السوق المتجددة خضع في معظم الأحيان للضغط الاجتماعي، وعجز عن توليد بنى تعليمية جديدة فيها من المرونة والتشعب وتنوع الاختصاصات وتجديدها والتدريب المستمر ومشاركة مؤسسات العمل وسوى ذلك ما يجعلها أقدر على تكوين متعلمين يملكون المهارات التي تؤهلهم لجذبهم إلى سوق العمل، فضلاً عن فقدان الارتباط غالباً بين الخطط التربوية وخطط القوى العاملة، وهذا ما يجعل الصلة شبه مفقودة بين الحاجات الحالية والحاجات المقبلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين التوسع القريب والبعيد للنظام التعليمي^(٣).

وإذا انتقلنا إلى الجانب النوعي في التربية العربية فإننا نلاحظ الاضطراب في الفلسفة التربوية العربية، ولم يتحقق الهدف الأساسي من التخطيط التربوي الذي يجعل التربية توظيفاً مثمرًا للأموال التي تنفق عليها بدلاً من غلبة طابع الخدمة الاستهلاكية عليها. ومن الملاحظ أيضاً البطء الشديد في مواكبة روح العصر، عصر العلم والتقانة والمعلوماتية، والاستجابة لمطالباته من جهة ولتقتضيات سوق العمل وحاجات التنمية من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك جمود الإدارات التربوية والتفتاتها إلى تسيير الأمور، لا إلى التطوير في الأعم الأغلب، وتقصيرها عن مواجهة حاجات المستقبل التربوي والاستجابة للتربية المستمرة. وثمة قصور في مناهج إعداد المعلمين وتدريبهم وغلبة النمطية والتكرار عليها، وافتقار مؤسسات الإعداد والتدريب للبحث والتجريب التربوي.

ولو أخذنا دراسة حالة عن واقع النظام التعليمي العربي، ولتكن تلك الحالة الواقع التربوي في سورية، فإننا نلاحظ أن سورية قطعت خطوات إيجابية في

() الدكتور سعد الدين إبراهيم - تعليم الأمة العربية في القرن الحادي والعشرين - منتدى الفكر

مسيرتها التربوية، ومن هذه الأمور الإيجابية:

١ - تطبيق التعليم الأساسي بحيث تم دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية في مرحلة واحدة هي مرحلة التعليم الأساسي، وهي مرحلة إلزامية ومجانية تمتد من الصف الأول حتى الصف التاسع، وتعلّم فيها أساسيات المعرفة ومفاتيحها بغية إكساب المتعلمين الخبرات والاتجاهات والمواقف الملائمة للحياة والتفاعل مع المجتمع بصورة إيجابية وفعالة. وتطبيق هذا التعليم بصورة إلزامية ومجانية يحول دون التسرب ويسدّ منابع الأمية، إذ إن نسبة التسرب بين المرحلتين الابتدائية والإعدادية كانت تصل من قبل إلى ٢٢٪ في بعض المحافظات الشمالية والشرقية وخاصة بين الإناث.

٢ - ارتفاع نسبة الالتحاق في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي وزيادة عدد المدارس والتلاميذ والهيئة التعليمية: تشير إحصاءات وزارة التربية إلى أن نسبة القبول أو الالتحاق في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي بلغت ٩٩,٥٪ من إجمالي الأطفال في هذا الصف وذلك في العامين الدراسيين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وكانت هذه النسبة ٩٩٪ في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وأن عدد المدارس في التعليم الأساسي كان ١٥٦٩٣ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وارتفع هذا العدد إلى ١٧١٢٠ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠، وأن عدد التلاميذ كان ٤.٢٩٧.٥٨٠ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فارتفع إلى ٤.٦٦١.٨٧٢ في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠، كما أن عدد أعضاء الهيئة التعليمية ارتفع من ٢٢٥٩٠٤ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٧١.٧٨٢ معلماً ومعلمة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

ومن الملاحظ أن عدد التلاميذ يتزايد بمعدل نمو سنوي مقداره ٢٪ وأن عدد المدارس يتزايد بمعدل نمو مقداره ٢,٤٪، وأن عدد أعداد الهيئة التعليمية يتزايد بمعدل نمو مقداره ٥,٤٪. وارتفعت نسبة التسجيل الصافي من ٩٢٪ عام ٢٠٠٦ إلى

٩٧٪ عام ٢٠١٠، وهذا يدل على أن سورية قطعت شوطاً في تأمين التعليم للجميع. كما ارتفع معدل الوصول إلى الصف الخامس من ٩١٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٩٥٪ عام ٢٠١٠.

٣- الاهتمام بالطفولة المبكرة والتوسع في افتتاح رياض الأطفال: بعد أن ازداد الوعي بأهمية هذه المرحلة في التكوين المستقبلي للناشئة وتحصيلهم الدراسي في المراحل اللاحقة، بلغت نسبة التسجيل في رياض الأطفال ١٢٪ من مجموع الأطفال في هذه الفئة العمرية. وقد توزع أطفال الرياض على الرياض الرسمية التابعة لوزارة التربية، والرياض التابعة للقطاع الخاص، والرياض التابعة لنقابة المعلمين والتابعة للاتحاد النسائي. وثمة وزارات أخرى فيها بعض الرياض إلا أن القطاع الخاص ما يزال هو المسيطر، ولكن وزارة التربية عملت في السنوات الأخيرة على افتتاح عشرات الرياض سعياً منها إلى زيادة عدد الأطفال المتسبين إليها بعد أن كانت هذه المرحلة مهمة من قبل في نظامنا التربوي، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الأطفال المسجلين برياض الأطفال التابعة لوزارة التربية ونقابة المعلمين قد ارتفعت من ٩٪ إلى ١٧٪ ومن ٢٪ إلى ١١٪ في الرياض التابعة لوزارة التربية فقط، وتعمل الوزارة على افتتاح ١٠٠ روضة كل عام في ضوء الإمكانيات المتاحة.

٤- ارتفاع النمو في المرحلة الثانوية والجامعية: تزايد عدد المدارس في المرحلة الثانوية من ١٤٩٧ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ١٨٢٠ مدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بمعدل نمو قدره ٦٪ وتزايد عدد الطلاب من ٣٣٢٦٥٩ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٣٩٢٩٦٠ طالباً في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بمعدل نمو قدره ٤,٧٪، وازداد عدد أعضاء الهيئة التدريسية من ٣٧٧٧٥ مدرساً في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٤٨٩٢٦ مدرساً في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ بمعدل نمو قدره ٥,٢٪. ولم يقتصر

النمو على المرحلة الثانوية، وإنما امتد إلى التعليم الجامعي من حيث عدد الجامعات والاختصاصات وعدد الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات، وبعد أن كانت الجامعات الرسمية مقتصرة على أربع جامعات في دمشق وحلب وحمص واللاذقية، أفتتحت جامعات جديدة وكليات جديدة واختصاصات جديدة تتبع لهذه الجامعات في عدد من المحافظات.

٥- زيادة عدد الإناث اللواتي يقبلن على التعليم في الجامعات: لم تكن زيادة عدد الإناث المقبلات على التعليم مقتصرة على مرحلة معينة، وإنما كانت تشمل جميع المراحل، إن في التعليم العام أو الجامعي، فقد تزايدت نسبة إقبال الطالبات على الجامعة خلال المدة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤ من ٥٨٪ إلى ٨٨٪ وفي معظم التخصصات الجامعية، حتى إن بعض التخصصات زادت فيها نسبة الطالبات على نسبة الطلاب، وذلك في كليات «الأدب، التربية، الفنون الجميلة، الصيدلة».

وبلغت نسبة الطالبات الملتحقات بالجامعات السورية ٤٣,٥٪ عام ٢٠٠٠ فارتفعت إلى ٤٩,٧٪ عام ٢٠٠٦، وزادت نسبة الإناث على الذكور في كل من جامعة دمشق وجامعة البعث وجامعة تشرين، حيث بلغت في جامعة دمشق ٥٠,٤٪ وفي البعث ٥٥,١٪ وفي تشرين ٥٧,١٪.

٦- الاهتمام بالبناء المدرسي: كانت نسبة من المباني المدرسية في المحافظات الشمالية الشرقية طينية لا تتوفر فيها مواصفات البناء الصحي، فضلاً عن أدنى متطلبات المبنى المدرسي الملائم، فاتجه الاهتمام إلى الربط بين البناء والوظيفة، أي بين البناء والأنشطة التي يتوقع أن تجري داخله. ومن أهم التغيرات في البناء المدرسي اللجوء إلى استخدام التقنيات الحديثة من معلوماتية وتربوية كما في التعليم عن بعد، والتعليم المتعدد الوسائل.

٧- الاهتمام بالتعليم الخاص: شهد التعليم الخاص تطوراً في التعليم العام وفي التعليم الجامعي، حيث ارتفعت نسبة مدارس التعليم الخاص في التعليم الأساسي من ٢٪ إلى ٢,٤٪ بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، كما ارتفعت نسبة عدد الجامعات الخاصة التي تستوعب نسبة من الطلاب الحائزين الشهادة الثانوية فتخفف العبء عن الجامعات الرسمية. وقد صدرت المراسيم الخاصة بقانون المدارس الخاصة والجامعات الخاصة، وهي ترمي إلى مشاركة القطاع الخاص في تحمل أعباء التربية إلى جانب القطاع الرسمي.

٨- إقامة المجمعات التربوية في المناطق تعزيراً للاتصال بالميدان التربوي، وتيسيراً للأمور العاملين في هذا المجال.

وتلك هي إشارات إلى بعض الأمور الإيجابية التي تمت في المجال الكمي. أما ما تم في المجال النوعي فقد تمثل في تحديث المناهج التربوية وتخليصها من الحشو والتكرار واعتماد مبدأ التجريب قبل التعميم ورفع مستوى تأهيل المعلمين وتدريبهم، بعد أن لوحظ أن تأهيل المعلمين في دور المعلمين والمعاهد المتوسطة لم يعد كافياً، فتوجه الاهتمام في ضوء المشروع الوطني للتطوير التربوي إلى أن يكون تأهيل المعلمين كافة على المستوى الجامعي، فأوفدت وزارة التربية كوكبة من حاملي الشهادة الثانوية المتفوقين إلى كليات التربية للحصول على إجازة تربوية تعليمية، ووفرت من خلال التعليم المفتوح لحاملي أهلية التعليم الابتدائي والمعاهد المتوسطة الانتساب إلى الجامعات للحصول على الإجازة الجامعية، ونسقت مع وزارة التعليم العالي عملية حصول المدرسين القائمين على رأس عملهم على دبلوم التأهيل التربوي بطريق التعليم عن بعد، وهذا كله إضافة إلى دورات التدريب المستمر التي تقيمها الوزارة وتستقطب لها الخبراء.

وثمة حزمة من المشروعات التربوية النوعية سعت وزارة التربية إلى

تنفيذها في خطتها الحالية، ومن هذه المشروعات:

- ١- مشروع المعايير الوطنية للمناهج المدرسية.
- ٢- مشروع تطوير التعليم المهني والتقني.
- ٣- مشروع تعميق التأهيل التربوي للمعلمين.
- ٤- مشروع التأهيل التربوي للمدرسين عبر التعليم الشبكي، بالتعاون مع الجامعة الافتراضية.
- ٥- مشروع تنظيم المؤسسات التعليمية الخاصة.
- ٦- مشروع رياض الأطفال.
- ٧- مشروع القناة التربوية السورية.
- ٨- مشروع المؤسسة العامة للطباعة.
- ٩- مشروع مدارس البادية.
- ١٠- مشروع المركز الوطني للطلاب المتميزين.
- ١١- مشروع استثمار تقانة المعلوماتية في التعليم والإدارة التربوية.
- ١٢- مشروع تمهين التعليم.
- ١٣- مشروع تطوير الامتحانات.
- ١٤- مشروع التأهيل والتدريب في مجال الطفولة المبكرة (مركز تنمية الطفولة المبكرة).
وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية كانت قد أدخلت وظيفة الإرشاد النفسي والاجتماعي إلى المدارس، تجسيراً للهوة بين المدرسة والأسرة وحالاً للمشكلات التي يعانيها الطلاب والطالبات في مرحلة المراهقة، ومشكلات سوء التكيف في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، مساعدةً للأهل على

تجاوزها، وتحقيقاً للصحة النفسية.

كما أدخلت الوزارة تعليم اللغتين الإنجليزية والفرنسية إجباريتين في التعليم العام، الإنجليزية بدءاً من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي والفرنسية بدءاً من الصف السابع، ذلك لأن طبيعة العصر تستلزم إتقان أكثر من لغة أجنبية إلى جانب إتقان اللغة الأم «العربية الفصحى».

أما جوانب القصور في النظام التربوي في سورية فيتمثل بعضها في:

٩- إخفاق السياسات التربوية الرامية إلى توفير فرص التعليم للجميع في تحقيق

أهدافها حتى في مجال التوسع الكمي، فما يزال ثمة تفاوت في نسب الاستيعاب في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي بين البنين والبنات، إذ بلغت نسبة استيعاب البنين ٥١,٣٪ في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ونسبة استيعاب البنات ٤٨,٧٪. كما أن نسبة التلاميذ الذكور في مرحلة التعليم الأساسي كلها ٥٢,٠٥٪ ونسبة الإناث ٤٧,٩٤٪، وما تزال الهوة بين عدد البنين والبنات في مراحل التعليم العام قبل الجامعي واضحة جلية في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور وإدلب.

وإذا كانت نسبة التحاق الأطفال بالمدرسة قد ارتفعت ، فما تزال شريحة من الأطفال لم تلتحق بالمدرسة تصل نسبتها إلى ٦,١٪ من مجموع أطفال الفئة العمرية لمرحلة التعليم الأساسي. وثمة انخفاض متزايد للقيود الصافي في التعليم الثانوي ، حيث تشير الإحصاءات إلى أن تقديرات أعداد السكان من الفئة العمرية (بداية ١٥ سنة ونهاية ١٧ سنة) التي تقابل مرحلة التعليم الثانوي بلغت نسبة الالتحاق ٣٢,١٥٪ من أفراد الفئة العمرية لهذه المرحلة، ونسبة التحاق الذكور ٣٣٪ ونسبة التحاق الإناث ٣١,٢٢٪، وهي نسبة منخفضة.

وثمة تفاوت بين الملتحقين بالتعليم الثانوي العام والملتحقين بالتعليم الثانوي المهني تصل نسبته إلى ٣٠٪ لمصلحة الأول، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها أن نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي ممن درسوا التعليم المهني نسبة ضئيلة جداً في ضوء الأنظمة تصل إلى ٣٪ كما أن استيعاب المتخرجين في سوق العمل ضئيلة هي الأخرى. مع أن الدولة قد وفرت مجانية التعليم الثانوي فإن معدلات الالتحاق ما تزال ضعيفة فهي في حدود ٣٢٪.

وفي التعليم الجامعي ما يزال أقل من نصف الناجحين في الشهادة الثانوية العامة هم الذين يلتحقون بالتعليم العالي.

وهكذا نلاحظ أنه مع كل السياسات التي هدفت إلى توفير فرص التعليم للجميع فإن هذه السياسات ظلت قاصرة عن تحقيق أهدافها حتى في مجال التوسع الكمي.

١ - الفقد التربوي: بلغ مجموع الأطفال المتسربين والمتخلفين عن الالتحاق بالمدارس في التعليم الأساسي ١١٨٦٢٢ طفلاً وطفلة، منهم ٧١٤٩٩ بنون بنسبة ٦٢,٧٪ و٤٧١٢٣ بنات بنسبة ٣٧,٣٪. وترتفع هذه النسبة في المحافظات الشمالية الشرقية: وبلغ عدد التلاميذ المتسربين في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠٠٩ في التعليم الأساسي الرسمي ١٥٩,٧٦٠ بنسبة إجمالية قدرها ٣,٦٪ منهم ١١٣,٨٠٤ تلميذاً وتلميذة تسرب قديم أي ما يعادل نسبة ٧١٪ من إجمالي المتسربين. وتختلف نسبة التسرب بين محافظة حمص وأخرى، فقد ارتفعت إلى ٩٢٪ في ريف دمشق وانخفضت إلى ٤٦٪ في محافظة حمص، في حين أن عدد التلاميذ المتسربين حديثاً ٤٥,٩٥٦ تلميذاً وتلميذة بنسبة ٢٩٪ من إجمالي المتسربين، وقد بلغت ٥٤٪ في محافظة حمص وانخفضت إلى ٨٪ في محافظة ريف دمشق، وهذا

يدل على أن التسرب القديم يساوي ثلثي عدد المتسربين. ويقصد بالتسرب القديم عدم التحاق الطفل الملزم بالمدرسة خلال الأعوام السابقة. أما التسرب الحديث فهو عدم التحاقه بالمدرسة خلال العام الذي جمعت فيه البيانات الإحصائية.

أما المتسربون من الصفوف بعد التحاقهم بالمدرسة فهو كبير في الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي، وخاصة في الصف السابع، حيث بلغ عدد التلاميذ المتسربين ٥٩,٨٦٦ تلميذاً وتلميذة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ ونسبة التسرب ١٣,٤٪، يليه الصف التاسع إذ بلغ عدد المتسربين منه ٣٠,٦٧٢ تلميذاً وتلميذة ونسبة التسرب ٨,٥٪ ومن ثم الصف الثامن إذ بلغ عدد المتسربين ٢٢٦٩٣ تلميذاً وتلميذة ونسبة التسرب ٦,٦٪، وتكون أقل في الصفين الخامس والسادس، في حين نلاحظ أن نسبة التسرب في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي أقل منها في الحلقة الثانية، إذ بلغت في الصف الأول ٣,٧٤٩٪ وفي الصف الثاني ٤,٢٨٧٪ وفي الصف الرابع وصلت إلى ٧,٠٤٢٪. ويعود السبب في ازدياد نسبة التسرب في الحلقة الثانية عنها في الحلقة الأولى إلى عزوف بعض التلاميذ عن التعليم، والتحاقهم بسوق العمل، ووجود أعداد كبيرة من الراسبين في الصف التاسع، وإلى هيمنة بعض أنماط التفكير السلبية لدى فئة من أولياء الأمور، ترى أن مكان البنات في بيوتهن عندما يبلغن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة من أعمارهن.

وعلى الرغم من تطبيق التعليم الأساسي منذ العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ما تزال نسبة من الأطفال لم تلتحق بالمدرسة، وما تزال نسبة التسرب غير مرضية، وهي

لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور، وتصل إلى ٢٢٪ في بعض المحافظات. ويرجع هذا التسرب إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية، إذ إن التقاليد الاجتماعية في بعض المحافظات وخاصة في الريف تحول دون متابعة الفتاة لتعليمها. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها وزارتا التربية والثقافة، بالتعاون مع اليونيسيف، لإعادة الفتيات المتسربات في المحافظات الشمالية الشرقية إلى المدرسة لتعليمهن، وعلى الرغم من افتتاح بعض المدارس الداخلية لتعليم البدو في عدد من المحافظات «دير الزور، ريف دمشق، حمص، الرقة، حماه»، ومن افتتاح بعض المدارس المتنقلة لتعليم بنات البدو الرحل وأبنائهم واعتماد العام الدراسي المنزلق، فإن هذه الجهود كافة لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرسومة لاستيعاب الجميع في مرحلة التعليم الأساسي والحؤول دون التسرب حتى نهايتها. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق التعليم الأساسي ومدد الإلزام حتى الصف التاسع خفف من حدة التسرب، إذ إن نسبة الذين يصلون إلى الصف السادس كانت متفاوتة بين محافظة وأخرى كما تشير إلى ذلك إحصاءات وزارة التربية، فقد وصلت إلى ١٠٠٪ في محافظات «اللاذقية، طرطوس، السويداء»، ولكن ثمة محافظات ما تزال النسبة فيها متدنية مثل محافظة حلب ٧٦٪ والرقة ٨٢٪ والحسكة ٨٥٪، وما تزال هذه النسبة عند الإناث أقل منها عند الذكور في عدد من المحافظات. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة الملمين بالقراءة والكتابة لدى أفراد الفئة العمرية (١٥-٢٥) في عام ٢٠٠٤ متدنية في محافظات المناطق الشرقية

وريف حلب، فقد وصلت هذه النسبة في محافظة دير الزور إلى ٧٨,٣٪ لمجموع الذكور والإناث، وإلى ٧٠,٤٪ فقط للإناث، وفي ريف حلب تصل هذه النسبة إلى ٨٥,٥٪ لمجموع الذكور والإناث وإلى ٨٠,١٪ للإناث فقط.

ويعود السبب في تدني هذه النسبة إلى سيطرة العادات والتقاليد التي ترى أن الفتاة يكفيها أن تكون ملزمة بالقراءة والكتابة، وإلى انتشار ظاهرة الزواج المبكر، وإلى الحاجة إلى عمل الفتاة في الأراضي الزراعية بسبب الفقر، لاسيما في أيام المواسم الزراعية التي يتخللها العام الدراسي خاصة في المناطق الريفية.

ومن الثغرات في النظام التربوي نسبة الفقد المرتفعة في التعليم المهني، إذ إن نسبة الفاقد في الصف الأول الثانوي المهني تصل إلى ٤٥,٩٪، فقد كان عدد الطلاب المسجلين في الصف الأول الثانوي المهني هو ٤٦٨٩٧ من أصل ٧٩٧٣٧ / طالباً مقبولاً في هذا الصف من الناجحين في شهادة التعليم الأساسي، مما يعني أن هناك فاقداً مباشراً قدره ٣٢٨٥٨ / طالباً لم يقوموا بالتسجيل أساساً، وتشكل نسبة ٤١,٢٪ من إجمالي عدد الطلاب المقبولين، هذا إضافةً إلى نسب التسرب المبكر الذي يتمثل في الدوام الجزئي أو بعدم الالتحاق بعد التسجيل الرسمي، والذي يصل إلى ٣٨٠٩ طلاب مسجلين لم يلتحقوا أو تسربوا، وبالإجمال يكون عدد غير الملتحقين فعلياً بسبب عدم التسجيل أصلاً أو عدم الالتحاق والتسرب بعد التسجيل (٣٦٦٦٧) طالباً أي ما نسبته ٤٥,٩٪.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة التربية استطاعت تحقيق زيادة في الالتحاق بالتعليم المهني من ٤١٪ في بداية الخطة الخمسية العاشرة إلى ٤٥٪ في السنة الأخيرة منها، وازداد إقبال الطلاب ازدياداً ملحوظاً إلى مهنة الغزل، لأنها مهنة جديدة ومطبقة في ثلاثة مواقع، ولكن كان ثمة انخفاض نسبة طلاب مهنة الكهرباء وإلكترون المركبات بسبب قلة عدد المواقع، حيث إن مواقع هذه المهنة أربعة فقط (دمشق، ريف دمشق، حلب، حماة)، وكان ثمة تراجع في مهنة النجارة ولحم المعادن وتشكيلها، بسبب إقبال الطلاب على التسجيل في مهن المعلوماتية الجديدة ومهنة التجهيزات الطبية، وكذلك الأمر في قلة إقبال الطلاب على مهنة الآلات والمعدات الزراعية بسبب عدم قبول خريجي هذه المهنة بالتطوع في الكليات العسكرية. وتدل الإحصاءات أيضاً على ازدياد عدد الطلاب في المهن الجديدة، لاسيما تقنيات الحاسوب والشبكات الحاسوبية وأنظمة وتشغيل البرمجة والتقنيات الإلكترونية وصيانة الأجهزة الطبية وذلك بسبب كونها مهناً محدثة حديثاً.

وانخفض إقبال الطالبات على التعليم الثانوي المهني التجاري، كما انخفض عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الثانوي النسوي والتعليم الثانوي المهني الصناعي، وكان عدد الطالبات الملتحقات بتقنيات الحاسوب قليلاً بالنسبة إلى عدد الطلاب في جميع المحافظات.

ولم يكن الفقد التربوي مقتصرًا على تلك الشريحة التي لم تلتحق بالتعليم الأساسي من الأطفال، ولا على المتسربين من المدارس في مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي العام والمهني، ولا على الراسبين الذين يعيدون صفوفهم،

وإنما يمتد الفقد التربوي إلى عدم تحقيق الأهداف المرسومة للتعليم في بناء أطر قادرة وكفّية تسهم في عملية التنمية إسهاماً إيجابياً وفعالاً.

٢- الإخفاق في تكوين المهارات والكفايات المرغوب فيها لدى المتخرجين في

سوق العمل: إذ إن مخرجات التعليم، إن في التعليم ما قبل الجامعي أو في التعليم الجامعي ليست على الصورة المرجوة، وإذا كانت أعمدة الحياة في القرن الحادي والعشرين تقوم على أربع ركائز كما أشار إلى ذلك جاك ديلور في كتابه الصادر عن اليونسكو وعنوانه «التعلم ذلك الكنز المكنون»، وهذه الركائز هي: **تعلم لتعرف - تعلم لتكون - تعلم لتعمل - تعلم لتعيش وتعيش مع الآخرين.** فإن نظامنا التعليمي لا يتعامل في الأعم الأغلب إلا تعاملًا جزئياً مع ركيزة واحدة وهي تعلم لتعرف.

ويرجع هذا الإخفاق إلى التلكؤ في توظيف التقانة في أركان المنظومة التربوية، وإلى القصور في إكساب ناشئتنا مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر والتعلم التأملي والتعلم الإبداعي.. الخ. وهذه المهارات والكفايات التي تكونها هذه الأنواع من التعلم هي التي تحتاج إليها عملية التنمية ويستلزمها العصر.

وثمة من أشار إلى أن سورية تشهد في مرحلة التحول إلى نظام اقتصاد السوق الاجتماعي انفتاحاً اقتصادياً كبيراً، وأصبح في السوق السورية عشرات المصارف الخاصة، وشركات ومؤسسات تموين، وانطلق سوق الأوراق المالية في دمشق، إلا أن الاعتماد في هذه الجهات كان في الأعم الأغلب على الخبرات

والأطر الأجنبية لا على الأطر الوطنية.

وأرجع بعضهم السبب إلى قدم المناهج التعليمية الوطنية وجودها وعدم قدرتها على مواكبة التطور الحاصل في نوعية الأعمال الجديدة، وأن الجامعات السورية تركز على المعلومات لا على المهارات، ويرون أن المشكلة تكمن في الجزء الأكبر في مناهج التعليم التي تعدُّ الخريجين نظرياً فقط، ولا علاقة لهم بسوق العمل، نظراً لأن هذه المناهج تعتمد اعتماداً كبيراً على الذاكرة، ولا تعتمد على التدريب العملي والمهني.

ولقد أدى فقدان التنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل إلى بطالة تجلّت في الواقع الراهن بصورة واضحة إذ إن شريحة من الخريجين بقيت دون عمل، كما أن القطاع الخاص يرمي إلى استقطاب خريجين جاهزين وقادرين على العطاء والإنتاج لا إلى خريجين يكونون عالة عليه ويحتاجون إلى التأهيل وإعادة التأهيل، وهذا ما دفع مؤسسات القطاع الخاص إلى الاستعانة بأيدي عاملة غير سورية لسد احتياجات سوق العمل، إذ إن ثمة مهارات يتطلبها سوق العمل بسبب انتشار تقنية المعلومات والابتكارات المؤسسية ذات الصلة بهذه الطبيعة، إضافة إلى عولمة التجارة الدولية والتحويلات في البنية المهنية ضمن قطاعات الصناعة وزيادة الاحتياجات التعليمية في الكثير من المجالات المهنية. وإن الافتقار إلى المهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد، القائم على المعرفة والمعلم والموجه توجيهاً تقنياً (تكنولوجياً)، بسبب انخفاض جودة التعليم،

ذلك كله أدى إلى عدم التوافق بين مهارات المواطنين الباحثين عن عمل ومتطلبات القطاع الخاص.

٣- تخلف المناهج عن الاستجابة لمتطلبات التنمية ومواكبة روح العصر: على
الرغم من المحاولات الجادة لتطوير المناهج التربوية فإنها ما تزال قاصرة في بعض جوانبها عن استيعاب الحداثة العلمية، غير قادرة على الاستجابة الكافية لمتطلبات التنمية وحاجات المعلمين وتنمية قدراتهم، بسبب كمّ المعارف النظرية وضمّعة مساحة الجوانب التطبيقية والأنشطة ومستلزمات تنفيذها، إن في داخل المدارس والمعاهد والجامعات، أو في خارجها ولاسيما في المرحلتين الثانوية والجامعية، وما تزال الطرائق التقليدية التلقينية في التعليم هي السائدة برغم الجهود المبذولة لاعتماد التعلم الذاتي والتعلم التعاوني والتعلم الاستكشافي بسبب الكثافة العالية للطلاب في الشعب والصفوف، إضافة إلى أن أساليب التقويم ما تزال قاصرة وتركز على قياس المستوى الأول من مستويات المعرفة في الأعم الأغلب، ألا وهو مستوى الحفظ والتذكر والاسترجاع.

كما أن نصيب التربية المستقبلية في مناهجنا التربوية ما يزال أقل بكثير من نصيب التربية الماضية، في حين أن النظم التربوية الناجعة هي التي تدرّب أبناءها على الإفادة من الماضي في معالجة مشكلات الحاضر والتوجه إلى المستقبل، في ضوء تخطيط يرصد الاحتمالات المستقبلية ويدرب على مواجهة تحدياتها.

٤- القصور في البحث العلمي: إن مشكلات العملية التعليمية التعلمية، إن في التعليم العام أو في التعليم الجامعي، لا تحل بطريق الاجتهادات الشخصية

والانطباعات الذاتية، وإنما يحتاج حلها إلى البحوث العلمية الجادة والأصلية. ومن الملاحظ غياب الخريطة البحثية التي تضع أيدينا على المشكلات مرتبة ترتيباً تنازلياً في ضوء حدتها وتفاقمها. والبحوث العلمية التي تجري، على ندرتها، هي جزئية ومحدودة وهي بقصد الترقية في الأعم الأغلب، ولا توظف نتائج بحوث الدراسات العليا في تجاوز المشكلات.

ثالثاً- التحديات الرئيسة

إن نظامنا التعليمي يواجه تحديات، بعضها أساسي ورئيس، وبعضها أقل أثراً في هذه المواجهة من غيره. ومن التحديات الرئيسة والأساسية التي تبدت لنا في تعرف الواقع الراهن:

- ١- القصور في جودة التعليم ونوعيته: ذلك لأن التوسع الكمي الذي حصل في التعليم ما قبل الجامعي وفي التعليم الجامعي لم يوازه توسع نوعي يراعي جودة التعليم والاهتمام بكفايات مخرجاته لتناسب متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.
- ٢- تحدي الفقد التربوي: ويتمثل هذا الفقد في وجود نسبة من الأطفال لم تلتحق بالتعليم الأساسي، إذ ما يزالون خارج المدرسة، كما يتجلى في التسرب الحاصل من التعليم الأساسي والتعليم المهني. وإذا أضفنا إلى التسرب مشكلة الرسوب والإعادة وعدم تحقيق الأهداف في مخرجات المؤسسات التعليمية أدرنا الحجم الكبير للفقد التربوي الذي يشكل تحدياً كبيراً في المنظومة التربوية.

٣- غياب التنسيق بين التخطيط للمنظومة التربوية والتخطيط لقطاع الاقتصاد

ومتطلبات سوق العمل: ذلك لأن غياب هذا التنسيق والتناغم بين النظام التربوي وسائر أنظمة المجتمع الأخرى يؤدي إلى الارتباك والفوضى والتعثر في تحقيق الأهداف المرسومة. ومن الملاحظ غياب الخطط التفصيلية للربط بين التعليم والتدريب وفرص العمل، وهذا ما أدى إلى الدفع بمخرجات ليس عليها طلبٌ في سوق العمل. كما أن ضعف استجابة نظام التعليم والتدريب المهني لحاجات سوق العمل أدى إلى عدم الملاءمة مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن غياب الدراسات المتعلقة بهيكله الكفايات المطلوبة من مخرجات النظام التعليمي وعلاقتها بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية^(٤)

٤- تخلف المناهج التعليمية عن مواكبة روح العصر: لما كان العصر الذي نحيا

تحت ظلاله هو عصر التفجر المعرفي والمعلوماتية والتقانة «التكنولوجية» كان على المناهج التعليمية، إن في التعليم العام أو في التعليم الجامعي، أن تواكب روح هذا العصر المتطور والمتفجر معرفياً والمتغير في تطوراتهِ. ويؤخذ على النظام التعليمي تخلفه في مواكبة التطورات المعرفية التقنية، مما يجعل مخرجات التعليم عاجزة عن التوافق مع حاجات الإنتاج وسوق العمل من جهة، وعن ملاحقة التفجر المعرفي العالمي من جهة أخرى، وإن امتلاك ناصية العلوم والتقانة يحتاج إلى بناء منظومة متكاملة ومتناسقة للعلوم والتقانة مرتبطة بالمنظومات الأخرى

() الدكتور سعيد الحلبي - التعليم وسوق العمل في سورية - مجلة المعلم العربي - العدد ٤٣٦ ربيع

الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها.

ولم يكن التخلف في المناهج مقتصرأً على المضمون وإنما هناك تخلف في طرائق التدريس التي تعتمد التلقين وتنأى عن المشاركة والحوار والتعلم التعاوني والذاتي وفريق العمل ، والاستعانة بالتقانة في إنجاز المشروعات، وما يزال أسلوب المحاضرة هو السائد في التعليم الجامعي في الأعم الأغلب، وما تزال طرائق التدريس تركز على المستويات المعرفية الدنيا ، ولا تركز على المهارات العقلية العليا من تحليل واستنتاج وموازنة وتحليل وتطبيق ونقد وتوظيف في مواقف الحياة.

ومن أكثر مكونات المنهج عصياناً على المواكبة أساليب الامتحانات والقياس والتقويم، إذ إنها لا تقيس في الأعم الأغلب ما وضعت له، وتغلب عليها التقليدية، وثمة جوانب من شخصية المعلم لا تتوجه إليها.

٥- القصور في مناهج إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم المستمر:

إن الأهداف التربوية لا يمكن أن تتحقق إلا على أيدي معلمين مؤهلين يمتلكون المهارات والكفايات، ذلك لأن المعلمين هم حجر الأساس في العملية التعليمية التعلمية، فإذا كانوا مؤهلين تأهيلاً كافياً أمكنهم أن يتلافوا القصور في المناهج التربوية، وأن يسدوا الخلل الموجود فيها.

ومن الملاحظ أن ثمة شكوى من ضعف إعداد المعلمين وتأهيلهم، وأن ثمة هوة بين المعلومات والمعارف التي درسوها وبين ما يمارسونه في الميدان، إذ لم يدرّبوا في المعاهد والجامعات على الجوانب الوظيفية التي يحتاجون إليها في

مستقبل حياتهم المهنية، وهذا الأمر يتجلى سلباً في أداء طلابهم. وإذا أضفنا إلى ذلك أن برامج التدريب المستمر الذي يخضع له المعلمون متخلفة هي الأخرى، محتوى وطرائق وأساليب، ولا تواكب المستجدات المعاصرة من جهة ولا متطلبات الميدان من جهة أخرى، فإن كل هذا يجعل إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم المستمر من التحديات الأساسية التي يواجهها النظام التعليمي.

٦ - ضعف البحث العلمي: وهو تحد رئيس، إذ إن أي تطوير للنظام التعليمي ينبغي له أن يعتمد على البحث العلمي والتجريب. وسبقت الإشارة إلى الخلل في إجراء البحوث العلمية فقراً وتوظيفاً لتتائجها، وعدم استنادها إلى خطة مستمدة من الواقع ومشكلاته.

توصيات ومقترحات

بعد أن تعرفنا أغلب مناحي الواقع التعليمي الراهن، وتم الوقوف على التحديات الرئيسة التي تكتنف هذا الواقع، يمكن تقديم عدد من التوصيات والمقترحات بغية الإسهام في حل هذه التحديات التي يواجهها النظام التعليمي، وتخطي الصعوبات الحائلة دون تحقيق الأهداف، ويمكن إجمال هذه التوصيات في الآتي:

١ - الربط الوثيق بين النظام التربوي ومتطلبات التنمية: إذ إن التنمية تحتاج إلى أطر مهنية وفنية متوسطة وعالية، وعلى النظام التعليمي أن يوفر هذه الحاجات، وألا تكون في منأى عن حاجات سوق العمل، ويستلزم ذلك وضع استراتيجية للنظام التعليمي وخطة في ضوءها، وذلك بالتنسيق مع بقية الأنظمة في المجتمع في ضوء بيانات دقيقة عن واقع التعليم وحاجات سوق العمل، ذلك لأن نقص

البيانات الدقيقة يحول دون التخطيط الاستراتيجي السليم، وعلى أن يشارك القطاع الخاص والمجتمع الأهلي في وضع هذه الخطة، ويشارك أرباب سوق العمل في تحديد مخرجات العملية التعليمية التعلمية.

٢- إيلاء نوعية التعليم الأهمية بغية تخريج أطر كفية وقادرة على الإسهام في عملية التنمية بكل جدارة.

٣- إنشاء هيئة لمراقبة الجودة التعليمية غير خاضعة لسلطة وزارات التربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والعمل.

٤- العمل على أن تكون المؤسسات التعليمية إن في التعليم العام أو الجامعي أكثر مرونة في مناهجها، وأكثر قدرة على الاستجابة للمتغيرات والحاجات المستجدة في سوق العمل، ويتطلب ذلك تزويد مؤسسات التعليم العالي بكل البيانات والمعلومات الضرورية لتمكينها من فهم أفضل لآليات سوق العمل وتحليل مجالات العمل الناشئة والاستعداد له، لتتمكن من تزويد سوق العمل المتغير باستمرار، بموارد بشرية متجددة تملك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات الناشئة في السوق العالمية زادت الحاجة إلى تطوير فرص عمل جديدة في السوق للخريجين، وأدى ذلك في الوقت نفسه إلى الدعوة إلى إيجاد خريجين منتجين وجاهزين للعمل^(٥).

٥- مساهمة رجال الأعمال في تدعيم برامج التدريب للخريجين من الجامعات بطريقة التعاون مع الجامعات في التدريب والتأهيل في أثناء الدراسة وبعدها، مع

() مجلة الرابطة - مخرجات التعليم وسوق العمل - مكة المكرمة - العدد ٥٢٦ أبريل مايو ٢٠١٠ ص ١٧.

ضرورة الاهتمام ببرامج إعادة التدريب، وإخضاع من هم على أساس العمل لدورات تدريبية مستمرة بصورة إجبارية لا اختيارية.

٦- تشجيع التعليم في مواقع العمل، وتسهيل إعادة تدريب العاملين الذين يواجهون مشكلة تقادم المهارات، وتحفيز المدربين والمتدربين مادياً.

٧- التوسع في افتتاح رياض الأطفال، والعمل على تحسين البيئة التربوية فيها مبنياً وأنشطة وأطراً بشرية لأن الدراسات أثبتت أن ٨٠٪ من شخصية الإنسان إنما تتكون في السنوات الست الأولى من حياته، وأن مرحلة الرياض أثراً كبيراً في المراحل الدراسية اللاحقة من حيث المستويات التحصيلية والبعد عن التسرب، وأن التوجه إلى أن تكون رياض الأطفال جزءاً من السلم التعليمي هو توجه في المسار الصحيح لا بد من توفير مستلزماته في التوجه المستقبلي.

٨- التوسع في التنمية المهنية للمعلمين كافة وإعدادهم على المستوى الجامعي بحيث يؤهل المعلمون تأهيلاً علمياً وتربوياً في جميع الاختصاصات، والعمل على تفعيل دورات التدريب المستمر، على أن يفسح في المجال للمعلمين القائمين على رأس عملهم وغير الحائزين الشهادات الجامعية أن ينتسبوا إلى الجامعات بغية الحصول على الإجازات الجامعية، وأن يؤهلوا تربوياً ليكون أداؤهم في الميدان بالصورة المرغوب فيها.

٩- تفعيل الرعاية الطلابية من صحية ونفسية وعقلية واجتماعية، إذ إن وجود أطباء الصحة المدرسية والمرشدين النفسيين والاجتماعيين في المدارس يسهم أيما إسهام في توفير الصحة الجسمية والنفسية للمتعلمين، ومعالجة المشكلات التي

يعانونها ، نفسية كانت أو اجتماعية أو تربوية، كما أن توفير العناية بالمتفوقين وذوي المواهب وذوي الحاجات الخاصة من المعوّقين يسهم هو الآخر في الاستثمار الأمثل في العقول، وهو أفضل أنواع الاستثمار.

١٠ - التوسع في مجالات التعليم المهني والتدريب المهني وتوفير مدخلات صحيحة لهذا النوع من التعليم لإعطاء مخرجات صحيحة، والعناية بالتربية المهنية في مختلف مراحل التعليم، وإيجاد مراكز للتوجه المهني في المدارس الثانوية والجامعات من مهامها توعية الطلاب بالتخصصات العلمية والمهنية التي يمكن أن توفر لهم عملاً مضموناً حال تخرجهم، وتعريفهم بفرص العمل التي تناسب تخصصاتهم بعد التخرج، والتنسيق مع الجهات المعنية لإقامة دورات عملية وبرامج تدريبية تؤهل للتخصصات ذات النسب العالية من الفرص الوظيفية.

١١ - الحؤول دون الفاقد التربوي من مرحلة التعليم الأساسي والفاقد التربوي من التعليم المهني، ويستلزم ذلك إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي وفي المراحل التالية، وتوفير المناخات الملائمة لتطبيق إلزامية التعليم، ووقف كل أشكال التسرب من مرحلة التعليم الأساسي وخاصة عند الإناث، وتفعيل قانون منع تشغيل الأطفال، وتوفير الأبنية المدرسية القريبة من سكن الأطفال، والإكثار من المدارس الداخلية للبدو، وتحسين أساليب التعليم جذباً للمتعلمين، ولتغدو المدرسة صديقة للمتعلم وبيئة جاذبة له في مناشطها وأساليبها وطرائقها، على أن توضع برامج خاصة لمعالجة مشكلات التسرب والتركيز على معالجة مشكلة تسرب الفتيات نظراً لانتشارها واتساعها وآثارها المضاعفة.

١٢- وضع خطة وطنية للقضاء على الأمية خلال مدة محدودة وتوفير جميع
مستلزمات نجاحها، ذلك لأن مسؤولية القضاء على الأمية مسؤولية جماعية، على أن يعاد النظر في دوراتها من حيث المناهج، كتباً وأدلة للمعلمين وأساليب تدريس، ومن حيث الحوافز للمعلمين، وتوفير الأطر المؤهلة والمدرّبة للتعامل مع الأميين الكبار، والحوافز للملتحقين بدورات محو الأمية وخاصة لدى الإناث بغية دمجهم في عملية التنمية بصورة إيجابية وفعالة.

١٣- الاستمرار في تحديث المناهج التربوية في ضوء الاتجاهات المعاصرة أهدافاً
ومحتوى وكتباً وطرائق وتقنيات وأساليب ومناشط وتقويماً، على أن يركز في الأهداف على التعليم من أجل المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعلم مدى الحياة، وعلى أن يكون محتوى المناهج ملبياً لحاجات المتعلمين ومتطلبات المجتمع وسوق العمل في الوقت نفسه، وعاملاً على إكساب المتعلمين الكفايات والمهارات الحياتية والعملية ومهارات التعلم الذاتي، وأن يكون التركيز أيضاً على كلية المعرفة ووحدتها وتكاملها، وأن تكون المناهج ذات مرجعية عالمية، وتقوّم بمعايير دولية ومركزة على المستقبل، وتراعي الفروق الفردية، وتفسح في المجال لتعدد مصادر التعلم، ومتعددة الوسائط والتقنيات والقنوات من حيث استخدام الحواسيب والرزم التعليمية، وأن تستخدم الأساليب الفعالة لتنمية الإبداع، وتحترم الفروق الفردية، وتشجع على التفكير التأملي واتخاذ القرار، على أن يكون المعلم مرشداً وموجهاً وقدوة، ويتحول من ناقل للمعرفة هدفه القولية، إلى محلل مشكلات تعليمية يكشف في طلابه مواطن التفوق والإبداع، ويزودهم بقواعد

التفكير العلمي وإثارة فضولهم وطموحاتهم، ويعلمهم كيف يفكرون، وكيف يتخيلون، وكيف يتحسّبون المستقبل، ويتخذون القرار، ويتكيفون مع التغير على حد تعبير «توفلر». على أن يجري تقويم المتعلمين باختبارات معيارية وبمعايير دولية للتحصيل الدراسي، ولا يمكن لناشئتنا أن يتكيفوا مع التغير إلا إذا أدركنا أبعاد هذا التغير، ودرّبناهم على منهجيات البحث في المستقبل، وبوجه خاص فرض الفروض وتحليل السيناريوهات والتحسّبات، والمفاضلة بين الأبدال، والتدرب على اتخاذ القرار، واستشعار الأزمة قبل وقوعها والإعداد لاحتوائها. ولقد ورد في الحكمة الهندية أن العقلاء يرون الأحداث قبل وقوعها، وأن الحمقى لا يرون الأحداث إلا ساعة وقوعها، وأن المجانين لا يرون الأحداث حتى بعد وقوعها.

ومن هنا كان التدريب على وضع السيناريوهات والأبدال ورؤية الأحداث قبل وقوعها، والاستعداد لاحتوائها أمراً على درجة كبيرة من الأهمية في حياتنا المعاصرة، ذلك لأن الإنسان هو الذي يصنع المستقبل، فإذا لم يدرّب على كيفية قراءة التاريخ وقراءة واعية يستخلص منها الدروس والعبر، وكيف يفكر فيما يتعلم، وكيف يتخيل ويتصور الواقع الافتراضي، وكيف يتحاور مع الآخر حوار الند المشارك، وكيف يبتكر معرفة جديدة تؤهله لاستشراف المستقبل فإنه يبقى عاجزاً عن اللحاق بركب العصر والتهيؤ لمواجهة متغيراته ومستجداته.

١٤ - الاهتمام بالبحث التربوي وإرصاد الميزانيات الكافية له، على أن ترصد المشكلات التعليمية التعليمية في جميع المراحل بالأساليب التعليمية، وترتب ترتيباً تنازلياً في ضوء حدتها وتفاقمها، ويمكن التنسيق مع كليات التربية لأن

تكون هذه المشكلات موضوعاً لرسائل الماجستير والدكتوراه، على أن توظف نتائج البحوث المقدمة في معالجة المشكلات.

١٥- تطوير واقع التعليم الخاص ليضطلع بدوره إلى جانب التعليم الرسمي في مختلف مراحل، على أن توضع معايير تلتزم بها المدارس الخاصة والجامعات الخاصة من حيث مناهجها وأقسامها وشهاداتها واعتمادها، ليكون ذلك كله بإشراف وزارتي التربية والتعليم العالي إزالة للبلبلّة الحاصلة، وعلى أن تكون اللغة العربية الفصيحة الأم هي اللغة المعتمدة في جميع مواد المعرفة، إضافة إلى مناهج إثرائية في العلوم والرياضيات تدرس باللغة الأجنبية إلى جانب اللغة الأم.

١٦- التركيز على إكساب المتعلمين الكفايات والمهارات الضرورية للحياة وللتعلم مدى الحياة، وأن يعتزوا بانتمائهم إلى وطنهم وأمتهم، ويتعلموا كيف يتعلمون؟ وكيف يحافظون على هويتهم وذاتيتهم الثقافية وانتمائهم في عصر التغيرات المتلاحقة والتحوّلات السريعة والعولمة المهيمنة؟ ثم كيف يفكرون ويمتلكون كفايات المبادرة وروح الابتكار، والكفايات السلوكية متمثلة في تنمية روح المسؤولية والاعتماد على النفس والتعاون مع الآخرين وتقبل النقد وممارسة النقد الذاتي في الوقت نفسه، والتحلي بالمرونة وقبول التغير استجابة لعصر يحكمه التغير المطرد والتحول السريع؟

١٧- الحرص الشديد من المسؤولين عن العملية التعليمية التعليمية على أن تكون مؤسساتنا التعليمية بيئات صديقة للمتعلمين جاذبة لهم في أنشطتها، وأن تكون مرتبطة بالحياة والمجتمع من حولها ارتباطاً وثيقاً، تنوع فيها مصادر المعرفة ومصادر التعلم، وتزود متعلميها بالمهارات التقنية التي تتطلبها طبيعة العصر،

عصر العلم والتقانة والمعلوماتية والشابكة والإنترنت، وتقدم فرصاً للتعلم الذاتي الذي هو أساس للتعليم المستمر، وتتعدد فيها المناهج المرنة والمراعية لحاجات المتعلمين، وتناهى بهم عن التلقين والحفظ والتعليم البنكي حتى تغدو مصنعة للإبداع والابتكار والتفكير العلمي الناقد الموضوعي في الوقت الذي تكون فيه مصنعة لقيم المواطنة والاعتزاز بالعروبة والقيم الإنسانية.